

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني

الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

The Anglo-Dutch campagne against the province of Algeria 1816, through the documents of the Algerian National Archives Center and the documents of the Algerian National Library.

فاطمة بن عيسى.

طالبة دكتوراه تسجيل السادس - كلية العلوم الانسانية والحضارة

الاسلامية - جامعة وهران - أحمد بن بلة 1

منتسبة إلى مخبر تاريخ الجزائر جامعة وهران 01

الإيميل: fatbenaissaa@gmail.com

تاريخ الإرسال: 23.08.2020	تاريخ المراجعة: 06.09.2020	تاريخ القبول: 12.09.2020
---------------------------	----------------------------	--------------------------

الملخص: مثلت الجزائر إلى جانب تونس وطرابلس الغرب طرف القوة الاسلامية - العثمانية كالشفرة الحادة المدفوعة بعمق في التراب المسيحي من أجل مواجهة ومحاربة المسيحيين، وصد الحملات الخارجية عن السواحل الشمالية الافريقية وحماية المسلمين من الإسبان وتحرشاتهم، والانتقام منهم على ما فعلوه بمسلمي الأندلس بعد سقوط غرناطة سنة 1492م. فجمعت الدول الأوروبية في مؤتمر فيينا 1815م، وتحالفت من أجل إرغام الجزائر على التوقف عن تعرضها لسفنها، وقررت البحرية البريطانية والهولندية في عام 1816م شن حملة عسكرية ضد الجزائر. فكانت هذه الحملة تعد واحدة من أكبر الحملات التاريخية وأشدّها ضراوة. والإشكالية التي تفرض نفسها في معالجة الموضوع المقترح، هي هل الحملة على الجزائر كان قرارا جماعيا اتخذته الدول الأوروبية المجتمعة في مؤتمر فيينا 1814-1815م أم أنه قرار انفردت به إنجلترا؟ وما هو موقف الدولة العثمانية من الحملة؟

الكلمات المفتاحية: إيكسموث - القرصنة - الجهاد البحري - إيالة الجزائر - الأسطول البحري

Abstract: Algeria, along with Tunisia and Tripoli in the west, was the tip of the Islamic-Ottoman power as a sharp blade pushed deep into Christian soil in order to confront and fight the Christians, repel the Crusades on the North African coasts, protect Muslims from the Spanish and their harassment, and take revenge on them for what they did to the Muslims of Andalusia after the fall of Granada in 1492 A.D. The European countries gathered at the Vienna Conference in 1815 AD, and allied themselves in order to force Algeria to stop its exposure to its ships. The British and the Dutch navies attacked the Algerian fleet in 1816 AD, and this campaign was one of the largest and most ferocious historical campaigns on a city. So, was the campaign against Algeria a collective decision taken by the states of Europe meeting at the Congress of Vienna 1814-1815, or was it specific to England? And what was the position of the Othmane Sate on that campaign?

Keywords: Lord Exmouth- Piracy - Naval Jihad - Ayala Algeria - Naval Fleet

E-mail de correspondance : fatbenaissaa@gmail.com

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

مقدمة

تعتبر الجزائر من بين الدول التي ارتبط تاريخها بالدولة العثمانية لمدة زمنية طويلة، تزيد عن الثلاثمائة سنة 1519م-1830م، وهي فترة مهمة و معتبرة بالنسبة لدراسة تاريخ الجزائر الحديث، لكنها لم تحظ بالاهتمام والدراسة الكافية بحيث كان المؤرخ والباحث العربي يعتمد على المصادر والدراسات الأجنبية التي تقتصر على الموضوعات التاريخية العامة، أما في الآونة الأخيرة، لاحظنا بأن عددا كبيرا من الباحثين، التفوا لذلك و ظهر اتجاه جديد، و قراءات خاصة على ضوء المناهج الجديدة للدراسات التاريخية، فأولوا اهتماما بالغاً في اعتمادهم على المصادر الأساسية لكتابة التاريخ، باستنادهم إلى الوثائق الأصلية لما تكتسيه من أهمية خاصة. وتعتبر هذه الكمية من الوثائق بالنسبة لتاريخ الجزائر بمثابة الثروة النادرة، والخاصة بالكيان الجزائري، لأن الدولة الجزائرية كانت قائمة بحضارتها وسيادتها قبل الغزو الفرنسي، إضافة إلى كونها المصدر الأساسي الذي يجب على الباحث عدم الاستغناء عنه، للبحث عن الحقائق التاريخية التي لم تكشف عنه المصادر التقليدية لدراسة هذه الفترة من تاريخنا بكل موضوعية ومنهجية علمية، إذا ألقينا نظرة على الرصيد العثماني وما يحتويه من معلومات قيمة. واعتمدنا في دراسة موضوعنا على مجموعة من الوثائق الأرشيفية الموجودة بمركز الأرشيف الجزائري والمكتبة الوطنية الجزائرية من أجل إثبات حقيقة ما كتبه المؤرخون الغربيون عن إيالة الجزائر والكشف عن المؤامرات التي حيكت ضد الإيالة والتي كانت سببا في القضاء عليها وسقوطها بيد الاستعمار الفرنسي سنة 1830م، فقد سعت الدول الأوروبية بما فيها إنجلترا إلى تهميش دور الجزائر الدولي على الساحة المتوسطية، وذلك من خلال استغلال الظروف السياسية التي أفرزتها الثورة الفرنسية وحروب نابليون، فكان مؤتمر فيينا 1815م بمثابة المنبر الدولي الذي عبرت فيه عن موقفها المعادي لإيالة الجزائر ونشاط أسطولها في البحر الأبيض المتوسط، واعتبرته مصدر تهديد لأمن والاستقرار، فأعلنت إنجلترا رغبتها في المؤتمر في التخلص من الضغط الذي فرضته الجزائر على الدول الأوروبية من خلال إعداد حملة عسكرية ضدها؛ فهل الحملة على الجزائر كان قرارا جماعيا اتخذته الدول الأوروبية المجتمععة في مؤتمر فيينا 1814-1815م أم أنه قرار انفرادي به إنجلترا؟ وقد روج أن إنجلترا شنت حملتها تنفيذا لقرارات الدول المشاركة في المؤتمر؛ فإذا كان الأمر كذلك فلماذا رفضت الدول الأوروبية العظمى المشاركة في الحملة لتقتصر على إنجلترا وهولندا فقط؟

1. العلاقات الجزائرية الانجليزية:

تمثلت مظاهر حسن العلاقة بين الجزائر و إنجلترا في عدم استجابة الداى محمد عثمان إلى إلحاح أمريكا على عقد السلم مع الجزائر. و يقول في ذلك المؤرخ الأمريكي بارني نقلاً عن أرزقي شويتام: "إنّ ذلك كان بسبب صداقته لإنجلترا، وأمريكا كانت إذ ذاك في حالة حرب مع إنجلترا" (شويتام، 2011: 142)، قد رفض الداى حسن للوفد الأمريكي الرسمي المهيء إلى الجزائر، وقال للقنصل الإنجليزي تشارلز لوجي: "أنه لا يثق بالأمريكان وأنهم إذا كانوا يودون إرسال مبعوث خاص إلى الجزائر لعقد السلم، فما عليهم إلا أن يزودوه بأوراق اعتماد من ملك الإنكليز". وقد اعتر ممثلو بريطانيا في ذلك الوقت وحتى الملك البريطاني أيضا بالصداقة الجزائرية (بوعزيز، د. ت: 21-24)؛ لأن الإنجليز عرفوا كيف يوطنون علاقاتهم بحكام الجزائر، وهذا ما تؤكد رسالة بعثها ولي عهد إنجلترا إلى الداى الحاج علي في عام 1812م أكد فيها أنه طالما استمرت الصداقة بين البلدين، فإن هذه الأخيرة ستحمي عاصمة الجزائر بأساطيلها من الاعتداءات الخارجية (شالر، 1982: 140). ورغم هذا فإن الإنجليز لم يعرفوا كيف يحافظون على علاقاتهم الودية مع الجزائر، إذ بمجرد أن وضعت الحروب الأوروبية أوزارها عام 1815م، انقلبت إنجلترا على الجزائر وحاولت القضاء على أسطولها الذي كان يعيق تجارتها في البحر الأبيض المتوسط (شويتام، 2011: 142).

أما باقي الدول الأوروبية، فإنها كانت تدفع ضريبة سنوية تضمن بها الأمن لمراكبها، وكلما حاولت إحداها الإخلاء بالالتزامات المتفق عليها، قام الرئيس بتأديبها، ولا يبرم الصلح بعد ذلك إلا عند دفع غرامة تحددها الإيالة مثلما وقع للبرتغال في سنوات 1810م، 1812م باستثناء روسيا والنمسا اللتين كانتا تعتبران الإيالة مقاطعة عثمانية، وعليه كانتا تجبران الباب العالي على التدخل لمنع البحارة الجزائريين من الاعتداء على أساطيلها. وزيادة على الضريبة السنوية كانت الجزائر تفرض على كل قنصل جديد إتاوة قدرها سبعة عشر ألف دولار إسباني. وبما أن الدول الأوروبية لا تغيّر قناصلها إلا نادراً، اشترط الدايات أن يكون في شكل هدية تقدم كل سنتين سواء تحدد القنصل أم لم يتحدد (الزيري، د. ت: 43-44). وتجدد الإشارة إلى أن الهدايا التي كان يدفعها القناصل أثناء اعتمادهم، يندرج في إطار المعاملات الدبلوماسية المتعارف عليها، إلا أن المصادر الغربية كانت تعتبر ذلك رشواي يفرضها حكام الجزائر.

شهدت العلاقات الانجليزية الفرنسية توتراً شديداً في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وكان ذلك يندرج في إطار الصراع الأوروبي، ولهذا الاعتبار حاولت بريطانيا أن تمنع كل تقارب جزائري فرنسي،

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري

ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

خاصة في ظل الحصار القاري الذي فرضته الأنظمة الأوروبية الملكية على فرنسا، فاستخدموا اليهود لذلك في عقد معاهدة بين الجزائر والبرتغال حليف إنجلترا، فنجحت وساطة البكري صاحب النفوذ القوي لدى الداى (الزيري، د. ت، 91-92). وكان القصد من ذلك، هو تمكين الأسطول الجزائري من التوغل في المحيط الأطلسي لعله يعرقل الأسطول الأمريكي الذي كان يتولى عمليات تموين فرنسا من ناحية بحر المانش، وقد نجحت إنجلترا في تحقيق أهدافها إلى حد ما.

وليس من السهل فهم طبيعة تحركات اليهود نظراً لتقلباتهم ومكرهم الشديد، فعندما بدأت الحملة الفرنسية على مصر وقف اليهود إلى جانب بونابرت من خلال دعم جيوشه بالقمح والخبز وحتى الذخيرة، واستخدموا نفوذهم لدى الداى مصطفى (1798-1805م) ليرفض أمر الباب العالي إعلان الحرب على الفرنسيين، وكان في ذلك تحد واضح للدولة العثمانية، فتدخل نتيجة لذلك الانجليز لدى السلطان العثماني ليحبوا مصطفى باشا على الإذعان لأمره، كما طلبوا منه أن يصدر أمراً يقضي بطرد جميع اليهود من كافة أراضيها نظراً للدور الذي قاموا به في دعم الفرنسيين (الزيري، د. ت، 99).

فقد تسبب اليهود في فساد العلاقة بين الجزائر وإنجلترا، ولما بلغ الصراع أشده عام 1800م تدخل بوشناق لصالح إنجلترا، ونظراً لمهارته ومكانته لدى الداى، استطاع أن يحصل على تكريم للعلم الانجليزي، وحين عزم الانجليز على كسب مكانة لهم في الجزائر ليحلوا محل فرنسا صاحبة الامتيازات في الشرق الجزائري، وهو ما حققوه ابتداء من 07 جانفي 1807 تخوفوا من قوة القرار اليهودي بالإيالة، وتأثيراته على المسؤولين فيها بداية من الداى قد تعيق مساعيهم، ولهذا أرادوا التخلص من اليهود حتى تحل قرارات بريطانيا محل القرارات اليهودية (الزيري، د. ت، ص94)، لكن السؤال المطروح لماذا هذا التقلب في العلاقة بين اليهود و الإنجليز؟

فاليهود لم تكن تهمهم هذه العلاقة قدر ما كانت تهمهم مصلحتهم الخاصة، وكذلك بالنسبة لبريطانيا، ولم يتخوف اليهود من النفوذ الإنجليزي لأسباب معينة وهي أن اليهود ومن خلال شبكتهم التحسسية الواسعة علموا أن هدف الإنجليز ليس التجارة وإنما القواعد العسكرية، وبذلك يتلشى خطر المنافسة التجارية، وتصبح المؤسسات اليهودية في مأمن، فحاول اليهود ألا يخسروا الإنجليز، فقد يُشكلون مستقبلاً القوة العظمى في القارة الأوروبية، وبالتالي يستحسن كسبهم كحليف في البحر الأبيض المتوسط، ولعل الخطر من هذا كله هو محاولة اليهود التغلغل إلى المجتمع الإنجليزي، ومؤسساته السياسية التي كانت محافظة إلى درجة كبيرة، ولا تسمح لأي

يهودي بالوصول إليها، فكانت سياسة التودد إلى الانجليز من جهة وسياسة التقلب وخلق الأوراق في منطقة البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى وسائل هامة ليتسنى لليهود استغلال الفوضى في المجتمعات الأوروبية، واستغلال المشاكل التي تنجم عنها لتحقيق أهدافهم المسطرة.

2. مؤتمر فيينا 1815م:

عقد مؤتمر فيينا لدراسة قضايا أوروبا بعد مرحلة حروب نابليون، والبحث عن كيفية إعادة السلم للقارة بحضور روسيا، وبروسيا، وبريطانيا، والنمسا، وفرنسا، وإعادة النظر في خارطة أوروبا، وقد ادرجت المسألة الجزائرية في مناقشات المؤتمر من خلال طرح قضية محاربة القرصنة، وطرح مسألة تأسيس الرابطة البحرية من طرف بريطانيا، التي كانت تهدف إلى تكوين قوة بحرية مشتركة تحت قيادة قائد عام يساعد مجلس وزراء الدول الخمس المشاركة في المؤتمر يكون مقره باريس تكون له صلاحيات إعطاء الأوامر للقناصل المعتمدين في الجزائر. كما أظهر الأوروبيون في هذا المؤتمر اهتمامهم المتزايد بالملاحاة ومحاربة القرصنة وإلغاء الرق، تلك الصبغة الدولية التي أخذتها وكأنها جزء من القانون الدولي (سعيدوني، 1985: 63)، وذلك من خلال مناسبتين الأولى عندما طلب فرسان مالطا بإعادة تشكيل نظامهم القديم بمنحهم أي مقر آخر في البحر المتوسط ليكون قاعدة لجميع الشعوب المسيحية لمواجهة قراصنة الدول المغاربية ومحاربتهم (العقاد، 1993: 73)، والمناسبة الثانية تلك التي تتعلق بموضوع تجارة الرقيق ورغبة المؤتمرين في تحرير الأسرى المسيحيين، كما سلم الأميرال الانجليزي سيدني سميث S.SMITH مذكرة إلى المؤتمرين ملحاً فيها على ضرورة القضاء على قراصنة الدول المغاربية ويظهر ذلك من خلال قوله: "... ففي الوقت الذي تناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل إفريقيا الغربية، فإنه لمن الدهشة أن لا ننتبه إلى الساحل الشمالي لهذه القارة الذي يقطنه الأتراك الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم ليستخدموهم في جند سفنهم، إن مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب، بل إنما تعرقل التجارة..." (شويتام، 2011: 147-148)، وجاء أيضاً في تقرير نمساوي إلى الدولة العثمانية عن سبب تحركات الانجليز أشير فيه إلى الأميرال سميث والتحريضات التي كان يحكيها ضد الأوجاقات الغربية وهي الجزائر وتونس وطرابلس وتوسله إلى الجميع بأن يصبح قائدا للقوات العسكرية التي تعد من طرف هذه الدول للانتقام من الأوجاقات (ANA, 24/22556A)، وقد اشتملت مذكرته على عدة مبادئ هامة منها ضرورة قيام أوروبا بعمل جماعي ضد قرصنة المغاربية لأن فرسان مالطا لا يستطيعون تحقيق هذه المهمة، ولا يعني تدخل الأوروبي احتلال الجزائر، وإنما يكتفي بتحطيم حكومة الدايات القائمة. وفي رأي الأميرال البريطاني لا يُعد هذا التدخل تعدياً على السيادة العثمانية لأن الداي لا يعترف رسمياً بهذه السيادة بدليل اعتدائه المتكررة على نيابتي تونس وطرابلس المجاورتين (العقاد، 1993: 73-74).

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

لكن رأي الأميرال البريطاني لا يحتمل الصواب بدليل أنه عندما وصلت أنباء سرية عن اجتماع العام بين الدول الغربية من أجل إنها قضية أوجاقات الشمال الإفريقي واجتماع المجلس العثماني الشوري لدراسة هذا الموضوع، فكان قراره " أن الأوجاقات الغربية لكونها مسلمة من جهة، ومن جهة أخرى فهي تعتبر تابعة للدولة العلية... وإعلان الحرب ضد الأوجاقات تعتبر إعلاناً للحرب ضد الدولة العلية، كما تعتبر أيضاً مخالفاً للأصول المرعية بين جميع الدول والملل... وإن تبعية الأوجاقات الغربية من قديم الزمان للدولة العلية، وكذلك الأخوة في الدين التي تجمع الطرفين مسلمة لا جدال فيها" (ANA, 24/22537A). ويعني هذا أن الدولة العثمانية كانت تعتبر كل الإيالة جزءاً لا يتجزأ ما من الإمبراطورية

وكان هدف سيدني سميث من هذا المشروع، هو إعادة تشكيل نظام فرسان مالطة في شكل جديد (شويتام، 2011: 148)

3. موقف الدول الأوروبية المشاركة في المؤتمر من هذا المشروع

بالنسبة لبريطانيا ظاهرياً رفضت هذا المشروع عن طريق تصريح وزير خارجيتها كاسلريه في قوله: "إن بريطانيا ما زالت تحتفظ بسياستها التقليدية التي تفضل بقاء النيابات حتى لا تتعرض شمال إفريقيا لحالة من الفوضى تمكن فرنسا من إخضاعها دون عناء" (العقاد، 1993: 74)، إلا أن بريطانيا كانت تصغي بأذان صماء لكل اقتراح قدم أمام المؤتمر يستهدف تحريم قرصنة بلاد البربر، ولما سئل رئيس وزراء بريطانيا في البرلمان بعد ذلك بشأن هذه القضية ادعى أن معاهدات بريطانيا مع بلدان المغرب هي التي تبرر هذا الموقف، ولكن المؤرخ الذي عالج مؤتمر فيينا لم يتردد في أن يصف موقف الوزير البريطاني فيه بأنه قد أوحى به الأنانية ويقوم على ضغط المصالح (شالر، 1982: 146).

أما فرنسا فقد انتهجت أسلوب التريث ومتابعة ما يحدث في الجزائر عن كثب حيث أنها شعرت بالحرج والضيق أمام المشروع الأوروبي الذي تضمن خطة عمل لمنع الرق وقمع القرصنة البربرية وتصفيتهما، وإنشاء قوة بحرية توضع تحت قيادة القائد العام الانجليزي لقوات التحالف التي تحتل فرنسا (زريق، 2012: 46)، والسبب في ذلك هو أنها خرجت من حروب نابليون مستضعفة، وكانت تعلم جيداً أنها لن تستطيع في هذه الظروف أن تلعب دوراً رئيسياً في أي عمل جماعي يتخذ ضد الجزائر (العقاد، 1993: 74)، أما الأسباب الحقيقية التي كانت وراء رفضها المشاركة في الحملة، هي أنها تدرك أن الدور القيادي في الحملة تتولاه إنجلترا لكونها تعتبر أقوى دولة

آنذاك. سعت فرنسا إلى الحفاظ على الأسطول الجزائري، ليس حبا فيه، وإنما لعله يعرقل نشاط البحري الإنجليزي مؤقتا ريثما يسترجع الجيش الفرنسي قواه.

السبب الآخر يمكن استنتاجه من محتوى الرسالة التي استلمها قنصل فرنسا في الجزائر من حكومته قبل قدوم الحملة، إذ طلبت منه أن يتخذ موقفا محايدا من الحملة، والهدف المنتظر من ذلك، هو استرجاع فرنسا ممتلكاتها في الشرق الجزائري، التي جردها منها الداوي أحمد في سنة 1807، ليمنحها للإنجليز. وقد تمكنت فرنسا بموقفها هذا من استرجاع ممتلكاتها في عام 1817 (شويتام، 2011: 148-149).

أما اسبانيا والبرتغال فهما أيضا كانتا تعارضان هذا القرار بدافع من مصالحهما الخاصة (شالر، 1982: 145)، وفيما يخص روسيا اعتبرت هذه الفرصة غنيمة لها للوصول إلى هدفها المنشود وهو الوصول إلى الاستيلاء على أرض في منطقة السفيد (ANA, 24/E22537)، أي أنها كانت تبحث عن منفذ إلى البحر المتوسط، وكان هذا الهدف يراودها منذ فترة طويلة، فقد تضمن أحد بنود معاهدة تلسيت المبرمة بين نابليون وقيصر روسيا سنة 1807م هذه المسألة، وإن اختيار الدول الأوروبية عدم التدخل في الشؤون الأوجاقات الثلاثة أثناء هذا الاجتماع كان عاملا أساسيا لمنع روسيا من مناوراتها السياسية التي تهدف فقط إلى تحقيق مصلحتها الذاتية، وعدم تهيج الأمم الإسلامية ضد الدول الغربية، إذ من المعروف أن الدول الإسلامية والدول النصرانية كانت تعيش منذ مدة في عراك وحروب وتنافر وعداوة فيما بينها، أما الآن فقد زالت هذه العداوة ومنذ مدة وحلت محلها الألفة والصدقة والمحبة بفضل المعاهدات والمصالحات التي تحققت بين الطرفين، وإذا حصل هجوم عام من طرف جميع الدول النصرانية ضد الأوجاقات الثلاثة فإن ذلك لا يؤثر فقط على الدولة العلية بل يتجاوزها حتى يصل إلى فاس وإفريقيا والحجاز وجميع العالم الإسلامي حيث يصبح العالم الإسلامي الكبير في غليان شديد ضد العالم المسيحي الأمر الذي سوف يشكل مشاكل جسيمة للأمة النصرانية" (ANA, 24/E22537).

لكن الغريب هو موقف النمسا الذي يظهر من جهة تأييدها لهذا القرار مع روسيا اللتين كانتا تستعدان لسلب الممتلكات العثمانية في البلقان وشمال آسيا الصغرى مقابل إطلاق يد دول أوروبا الغربية في منطقة المغرب (زريق، 2012: 47)، ومن جهة أخرى كانت تمد الدولة العثمانية أخبارا في منتهى السرية عن اجتماع الدول الغربية في مسألة الأوجاقات الثلاث، والدليل على ذلك التقرير الهام الذي بعثه مترنيخ عن طريق رئيس مترجمي أوستريا إلى سفيره في الدولة العثمانية حول اجتماع الدول الغربية من أجل إنهاء قضية أوجاقات الشمال الإفريقي؛ لكن هل هذا التقرير كان الهدف منه المحافظة على علاقته مع الدولة العثمانية؟ أم كان الهدف منه معرفة

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

رد فعلها من هذا القرار الذي أجمعت عليه الدول الأوروبية؟ وهذا الهدف الأخير هو الأقرب إلى الصواب، فكانت النمسا تبحث عن المصلحة الخاصة، وإن التوضيح والاستفسار عن موقف الدولة العلية بطريقة محرمانية – أي خفية – لدليل قاطع على حرصها على المحافظة على العهود والشروط والمواثيق القائمة بينها وبين الدولة العلية من جهة، ومن جهة ثانية هو دليل أيضا على تطلعاتها إلى الفوائد التي سوف تنالها من جراء منع الأوجاقات الغربية من اعتداءاتها المتكررة على سفن الدول النصرانية (ANA, 24/E22537). يعني أنا النمسا كانت تتحكم في مواقفها مصالحها الشخصية مع الدولة العثمانية، فكانت تمد هذه الأخيرة بالأخبار حتى تكسب ودّ وثقة السلطان العثماني، وفي الوقت نفسه تتحيز الفرصة من أجل النيل من الدولة العثمانية وكسر شوكتها بدليل تحالفها من قبل مع روسيا أثناء حروب البلقان.

وبعد دراسة المؤتمر لمسألة المغاربة أصدر قراراً نهائياً في 09 جوان 1815 ينص على ضرورة وضع حد لمسألة استرقاق الأسرى المسيحيين في البلدان المغاربية ضمن سياسة عامة تهدف إلى إلغاء عادات القراصنة والرق في العالم (العقاد، 1993: 74.73)، غير أن الدول الأوروبية كانت عاجزة على تنفيذ توصيات المؤتمر، نظراً للتطورات الخطيرة التي طرأت على الساحة الأوروبية (شويتام، 2011: 148) حيث عاد الإمبراطور نابليون للظهور مجدداً على المسرح الأوروبي ليواجه جيوش الدول الأوروبية المتحالفة في معركة واترلو (1814م)، واضطر إلى التنازل على العرش للمرة الثانية. وعقب هذه الأحداث عقد ملوك الدول المنتصرة اجتماعاً في باريس ليتباحثوا في مصير الجنس البشري، وهناك بلغتهم أخبار العقاب الذي أنزله الأسطول الأمريكي بالجزائر، وفي منتصف الشهر جوان من نفس السنة (1815م) جاءت أول مبادرة أوروبية وطلبت من الداي عمر تحديد معاهدة السلام بنفس الشروط التي تنص عليها المعاهدة القديمة، لكن الداي رفض ذلك حتى تدفع ما عليها من مستحقات (شارل، 1982: 148)، وذلك حسب ما جاء في القائمة التي وردت إلى حضرة القبطان باشا من طرف محمد أغا المقيم بأزمير تفيد أن أسطول الفلمنك مازال يحاصر الجزائر إلا أن الغاية من هذه العملية ليست الإضرار بالجزائر وإنما هي محاولة من طرفهم للتصالح مع الجزائريين (ANA, 24/19090)، وبعدها بفترة قصيرة جداً ظهرت سفن انجليزية على السواحل الجزائرية توحى بسوء نيتها (شارل، 1982: 146)، لكن القائمة سابقة الذكر تظهر أن الملك الانجليزي قد أوصى الجنرال المتواجد في يوغاز بجبل طارق بأن يقوم بدور الوسيط بين الجزائر وبين أية ملكية تدخل في نزاع مع الجزائر بما فيها الفلمنك (ANA, 24/19090).

4. الحملة البريطانية الهولندية 1816م:

بعد انعقاد مؤتمر فيينا تعهدت بريطانيا بتنفيذ قراراته وطلبت تعويضا مسبقا عن مجهوداتها تتمثل في وضع الجزر الأيونية تحت حمايتها(الميلي، 1964: 262)، والمقصود من هذه الحركة التي قامت بها بريطانيا هي المصلحة الخاصة لا سواها، برغم أن الدول الأوروبية الأخرى كانت متفطنة لذلك، وهذا ما يؤكد التقرير النمساوي المبعوث إلى الدولة العثمانية بأن الأسباب الحقيقية لتلك التحركات العسكرية، والمتداركات الحربية هي بلا شك ولا ريب الإرادة الانكليزية التي تريد كسب الجولة سياسياً، وتصبح ذات قوة وتفوق في القضية المتعلقة بالأوجاقات الغربية التي تكون في إحدى الموضوعات المتعلقة بالاجتماع المنعقد بمدينة لندن، ولهذا السبب لجأت إلى تلك التحركات والتمثيلات (ANA, 24/E22556).

وبعد علم الجزائريين بهذه المؤامرة الخسيسة والديثة التي لجأت إليها الدول النصرانية للانتقام منها تهيئوا واستعدوا للدفاع عن وطنهم ودينهم، وكانوا متيقظين أشد التيقظ أمام مناورات العدو، وتم توزيع منشائر على قلاع السواحل تضمنت احتمال وقوع حرب مع الانجليز، ووجوب الاستعداد ولزوم التيقظ والتبصر من أجل ذلك(ANA, 24/22556)، وكان نتيجة هذا أن اتجهت مجموعة من الانجليز في شهر ماي 1816م كانت تصطاد المرجان بمدينة عنابة لحضور مهرجان قداسة بمناسبة عيد المعراج أن هاجمهم رجال اليولداش عندما شاهدوهم يقومون بتصرفات غير لائقة وقتلوا البعض منهم وخرّبوا مؤسستهم التابعة لشركة صيد المرجان بالمدينة، وكان بها حوالي 800 شخص قادوهم إلى السجن ويوحي هذا العدد من الأشخاص بالريبة والشك في عملهم بهذه المنطقة (بوعزيز، د.ت: 121)، غير أن التقرير الوارد من خسرو باشا يُشير إلى ذلك الحدث الذي وقع في عنابة بقوله: "... بينما كانت سفن تابعة لإنجلترا وفلمنيك وإيطاليا وسائر الأمم المختلفة راسية قرب واجهة ميناء المدينة بون - عنابة حالياً- تابعة لأوجاق الجزائر قصد عملية صيد المرجان إذّ خرج من المدينة المذكورة خمسة آلاف مسلح وهاجموا ملاحى السفن المذكورة الخارجين منها إلى البر، وقتلوا 300 نفر، كما استولوا على 100 قطعة من سفنهم، وفترّ القنصل الانكليزي الذي يُقيم بهذه المدينة مصاباً بجروح..." (ANA, 24/E22556)، أما سبنسر فله رواية عكس هذا في قوله: "...والأكثر خطورة من الكل حادثة ماي 1816م في عنابة، حيث سلّم مئتا رجل من صيادي المرجان أنفسهم وكانوا تحت الحماية البريطانية والفرنسية، وقضي عليهم في الوقت الذي كانوا في الكنيسة للصلاة..." (سبنسر، 2006: 182)، وهذا إن دلّ فإنه يدل على محاولة الكتاب الغربيين تشويه سمعة المسلمين ومحاولة تزييف الحقائق رغم وجود تقارير رسمية وكتابات غربية تُشير عكس ذلك تماماً.

فسارعت انجلترا إلى استغلال هذه الحوادث التي وقعت بمدينة عنابة لاجتلاب قوة تحقق مصلحتها أو تعاضد موقفها(ANA, 24/E22556)، وكان قبل وقوع الحادثة بشهر قد وصل الأسطول الانجليزي بقيادة اللورد إيكسموث قصد افتداء تحرير أسرى مملكتي سردينيا ونابولي(52: 1860, Achille)، وقد وضح تقرير أغا التشريفات الحاج عبد الله أغا المبعوث من طرف عمر باشا إلى السلطان العثماني، والذي يتعلق بمسألة الأسرى التي وقعت بين الباشا والأميرال إيكسموث في قوله(ANA, 24/B48979): "... في اليوم الأول من جماد الآخر جاء القائد الانجليزي وتوقف بالقرب من سواحل الجزائر ثم بعث خبرا بخصوص أسرى سردينيا الموجودة لدى أوجاق الجزائر موضحاً أنه يريد افتداء الأسرى لأنهم يُعتبرون من رعايا انكلترا، وهو مستعد أن يدفع مقابل كل رأس، البالغ عددهم 50 نفر ألف ريال، فوافق أمير أمراء جزائر الغرب على هذا الاقتراح وحلّت المشكلة بين الطرفين بالصلح والسلام والودّ والوثام المتبادل بين الطرفين، إلّا أن إيكسموث لم يقف عند هذا الحد بل طالب بإطلاق سراح الأسرى النابوليتاين البالغ عددهم 1200 أسير عن طريق دفع فدية مقدرة بألف ريال لكل واحد، إلّا أن الباشا رفض ذلك من خلال جوابه: "إن النابولتان دولة مستقلة، ولها ملك فإذا جاء الطلب بشأن افتداء أسراهم من طرفه فإنني عند ذلك أقبل تسليم هؤلاء الأسرى أيضا إليك"، يعني أن القائد البريطاني هنا كان مصرا على الحرب وكسر شوكة الأسطول الجزائري بدليل رد إيكسموث على باشا في قوله: "ما الحاجة في أن يطلب ذلك ملك النابولتان وها أنا ذا أدفع إليكم الدراهم اللازمة فسلموا إلي"، فوافق الباشا على ذلك باعتبار أن الدولة الانجليزية تربطها علاقة صداقة متينة مع الدولة العلية، وبعد سماع إيكسموث جواب الباشا بخصوص تسليم الأسرى فك الحصار ثم توجه إلى تونس وطرابلس الغرب (ANA, 24/B48979)، وقام بعقد معاهدة سلم مع حُكامهما، وتم تحرير أسرى سردينيا ونابولي بدون دفع فدية²²، وبعد شهر عاد إيكسموث إلى الجزائر، وقال للباشا حسبما جاء في التقرير سابق الذكر(ANA, 24/B48979): "بعدما غادرت الجزائر متوجها إلى طرابلس وتونس أُحطت بخبر جاء من طرف ملكنا يتعلق بقضية الأسرى، ومقتضى هذا الخبر يمكنني أخذ الأسرى حسب المقاوله المبرمة بيننا في ثلاث دفعات، لكن بشرط أن تقوم الجزائر بعد هذه المعاهدة برد الأسرى الذين يتم أخذهم من طرفها حين وقوع حرب بين الطرفين... وبهذا نكون قد منعنا الأسر والاسترقاق"، وكان رد الباشا على هذا في قوله: "نحن أيضا نعمل ونتحرك حسب الوجه الذي يتجلى فيه فرمان سيدنا المعظم"، ورد عليه إيكسموث بأن إرادة الدولة العلية في هذه المادة هي حسبما بينت، فكان جواب الباشا على ذلك في قوله: "حاشا لله أن تتجلى إرادة الدولة العلية خلافاً للشرع الشريف، وسوف يبعث هدية للدولة العلية وعندما يصدر فرمان عال فنعمل بموجبه"(ANA, 24/B48979)، لكن إيكسموث رفض ذلك، وهدد الباشا

بتدمير مدينة الجزائر، وأعطاه مدة ثلاث ساعات للمشاورة والرد النهائي وفي بعض الكتب ساعتين (Ernest, 1988: 495)، فلامه الداي على سلوكه الغريب والمتناقض الذي يُزيل كل الثقة في التزاماته، ورفض مطالبه بصفة نهائية، ثم طلب بأن يسحب أسطوله من مرمى المدافع الجزائرية (شارل، 1982 : 153)، وقد أثبت ذلك جواب إيكسموث من خلال جوابه في تقرير عمر باشا سابق الذكر (ANA, 24/B48979) "لا يمكن أن أنتظر إلى ذلك الوقت، أريد إنهاء المسألة التي بيننا في أسرع وقت، وذلك حسب الشروط التي اتفقنا عليها، وأريد جواباً قاطعاً خلال ثلاث ساعات، وإذا حصلت مخالفة لما قررت فإنني أكون صديقاً لكم حتى أصل إلى السفينة"، فعمل الباشا بعد ذلك على جمع الأهالي وأخبرهم بجواب القائد الإنجليزي، وبعد مشاورات قرروا إعلان الحرب، ولما رأى إيكسموث استعداد الأهالي لمحاربتهم رفع العلم الأبيض وقبل بحل المشكل المتعلق بالأسرى في إطار الأوامر العثمانية، والتي سوف تصدر بهذا الشأن خلال مدة 06 أشهر، وبهذا انتهى النزاع والصراع بين الطرفين، حيث طلب إيكسموث أن يوصل هو بنفسه الهدايا التي كانت من المقرر أن ترسل إلى الدولة العلية ليتم تقديمها باسم الجزائر (ANA, 24/B48979)، وقد أثار الصلح الذي أبرمه اللورد مع الداي عمر سخط الدول الأوروبية التي اتهمت إنجلترا بأنها تعمل من أجل مصالحها (شارل، 1982 : 157)، فقررت إنجلترا تجهيز حملة ثانية ضد الجزائر، وتنفيذا لهذا القرار غادر أسطولها ميناء بليموث Plymouth¹ بقيادة إيكسموث يوم 28 جويلية 1816، ولما وصل إلى جبل طارق انضم إليه الأسطول الهولندي بقيادة فان كابلان Capellen Van- (شويتام، 2011 : 154)، ومن هناك أبحر الأسطول المتحالف إلى الجزائر، وقد أرسل قبل ذلك إيكسموث الضابط وارد Warde إلى الجزائر لمعاينة الساحل، وتحصينات المدينة قبل أن يغادر الأسطول جبل طارق، ولما وصل الأسطول المتحالف بالقرب من ميناء الجزائر قام بإنزال علم السفينة، ورفع العلم الذي يرمز للصداقة والسلام، ثم وجه إيكسموث إنذاراً إلى الداي، وذلك وفق تقرير القبطان علي الذي جاء فيه: "... على الرغم أنه تمت المصالحة بين الانجليز وفلمنيك وبين الجزائر مدة 06 أشهر للبحث، إلا أنهم ظهروا في المياه الجزائرية بأسطول يتكون من ثلاثين قطعة في اليوم 15 أوت الموافق لـ 03 شوال، وذلك قبل أن تنتهي المدة المتفق عليها، وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض الذي يرمز إلى السلام أرسل إلينا رسالة حول تسليم الأسرى الموجودين لدينا طالباً منا الرد في مدة ساعة، وبينما نحن مجتمعون من أجل التشاور ودراسة الرسالة إذ هم يتقدمون نحو الميناء دون احترام الوقت المحدد، وكان الهدف من وراء الرسالة، وتحديد

¹- بليموث: هوميناء بحري في ديفون، في الساحل الجنوبي الغربي من إنجلترا، وكانت بليموث آخر ميناء رست عليه سفينة مايفلاور التي حملت الرهبان إلى شمالي أمريكا في عام 1620 م.

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

الوقت هو الاستغفال ونقض المعاهدة واللجوء إلى الحيلة، حيث تقدموا ببعض سفنهم نحو القلعة والأبراج حتى ما إذا وصلوا إلى مدخل الميناء، وابتعدوا عن مرمى المدافع والبنادق توقفوا ثم أشعلوا نار الحرب فجأة وعن غفلة منا، واستمرت الحرب المشتعلة بكل ضراوتها وقساوتها من الساعة الثامنة نهاراً إلى منتصف الليل ... " (ANA, 24/22486)، وانتهت المحاربة بين الطرفين، وإثر ذلك صرح اللورد إيكسموث بأنه لم يعلن الحرب لتدمير المدينة وطلب مقابل الصلح إطلاق سراح جميع الأسرى، وإعادة مبلغ 350000 دولار الذي دفعه ملك نابولي وسردينيا كفدية لرعاياه الذين أطلق سراحهم في شهر أبريل الماضي، كما طلب بالتنازل عن حقها في استرقاق الأسرى المسيحيين (شالر، 1982 : 157)، بعد أن قبلت الجزائر بهذه الشروط ودفع الأسرى إليهم وإبرام الصلح (ANA, 24/22486)، كما اضطرت الجزائر إلى عقد معاهدة مع هولندا بنفس الشروط التي عقدت على أساسها المعاهدة الجزائرية البريطانية (شالر، 1982 : 157). ويوضح من بنود المعاهدة وشروطها المجحفة في حق الجزائر أن عمر باشا استنفذ كل خطته لإبعاد الجزائر عن القوات المتحالفة، ودفع الضرر بعقد هذه المعاهدة التي فقدت الجزائر بها هيبتها كقوة بحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكشفت مواطن الضعف لدى القوات البحرية والبرية الجزائرية، كما فتحت الباب أمام الاعتداءات الأوروبية.

وقد أحرق الأسطول الإنجليزي في قصفه لمدينة الجزائر ما يقارب 118 طن من البارود وإطلاق حوالي 51 ألف قذيفة من مختلف الأنواع لكن الإنجليز خسروا 128 قتيلا و690 جرحا وخسر الهولنديون 13 قتيلا و52 جرحا من جنودهم كما يذكر شالر القنصل الأمريكي في الجزائر ذلك في مذكراته :«... لقد كانت بطاريات المدافع الجزائرية التي تشمل على ثلاثة آلاف قطعة تنازع الأسطول المهاجم شرق المعركة، هنا ويقدر شالر عدد القتلى والجرحى من الجزائريين بحوالي ستمائة شخص لكن مدينة الجزائر لحقتها أضرار كبيرة ، وتحطم الأسطول الجزائري الذي كان راسيا بالميناء كله تقريبا، فقد تحطمت 4 بوارج حربية و 5 سفن متوسطة الحجم و 23 زورقا وعدد كبير من المراكب التجارية المتنوعة» (شالر، 1982 : 157)، أما تقرير القبطان الأمريكي سومر فيذكر عن حالة الجزائر إثر القصف الإنجليزي الهولندي لها من خلال قوله:"... وفي طريق عودة الأسطول الإنجليزي الهولندي إلى الوطن التقى بهم القبطان الأمريكي سومر الذي كان مرابطا في جبل طارق، وسمع منهم بأنهم ضربوا الجزائر بالمدافع فجعلوها متساوية بالتراب وأحرقوا الترسانة، وعند ذلك اتجه سومر إلى الجزائر للتأكد مما سمعه فشاهد الأسطول وقد أصبحت سفنه الكبيرة في حالة يُرثى لها مكسورة الجوانب مقطوعة الأبراج والأعمدة، وكانت حال رجالها أسوأ من حال السفن... وفقد الأسطول في هذه المعركة أكثر من ثلاثة آلاف نفر

من رجاله..." (شالر، 1982 : 157)، لكن بالرغم مما جاء في هذا التقرير لا يمكن أن تكون هذه الأخبار صحيحة لعدم مشاهدته بعينه للأوضاع السائدة في الجزائر ومجريات الحرب (ANA, 24/22486) لكن تقرير عمر باشا يُشير عكس ذلك من خلال قوله: "... أدت هذه المعركة الضارية التي جرت بين الأسطول الإنجليزي المتحالف مع الأسطول الفلمنكي وبين الجزائر إلى إصابة 300 نفر من المجاهدين بين قتييل وجريح، والمصابين من طرف الأعداء كانوا أكثر بكثير، كما فقدوا كذلك 08 أو 10 قباطنة..." (ANA, 24/22486)، ويذكر عمر باشا في تقرير آخر: "... إن الخسائر التي لحقت بالأساطيل الفلمنكية المتفقة مع الأساطيل الانكليزية هذه المرة بسبب الحرب التي جرت مع الجزائريين كبيرة جدا لدرجة أنه لم يقع لها مثيل في أي وقت من الأوقات الماضية... وإن الحوادث التي تواترت بشأن هذه المعركة غير صحيحة مئة في المئة والحوادث التي سردناها الآن هي الصحيحة..." (العربي، 1982: 87)، فقد عانت البحرية والمدينة وتحصيناتها من تدمير واسع النطاق، ولكن المرجح أن الجزائريين لم يفقدوا عددا من الرجال يوازي العدد الذي خسره العدو (شالر، 1982: 159). لكن من الملاحظ أن الإحصاءات التي وردت في المصادر الغربية والمحلية متضاربة ومتناقضة، فلكل طرف أسبابه في تفخيم الخسائر التي ألحقت بخصمه، وتقليل من الخسائر التي منيت به قواته، وهذا يندرج في إطار الحرب النفسية التي تتميز بها الحروب.

وعقب توقيع الجزائر لمعاهدة الصلح مع الأسطول المتحالف الانكليزي-الهولندي وجهت الحكومة الجزائرية اهتمامها كله لإصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب من خلال طلب المساعدة من الباب العالي (ANA, 24/22486) الذي يظهر من خلال تقرير عمر باشا والذي جاء فيه أن "...الاجواق تطلب من المقام الشاهاني العالي في التقرير الذي تم تقديمه أن تحظى العطف الشاهاني العالي وإحسانه الهمايوني بأن يأمر بإعطاء المهمات والجبخانه والجنود المطلوبة من طرفها حتى تحي من جديد، وتبقى القوة المجاهدة في سبيل الله والمسلمين..." (ANA, 24/22486)، وكان لها ذلك فعلا، كما عملت على إزالة أنقاض التحصينات التي لحقت بها الأضرار، ولم تمض سنة حتى أصبحت هائلة وخيفة كما كانت من قبل (شويتام، 2010: 55).

وإحدى الحقائق التاريخية التي يمكن استخلاصها من محتوى التقارير التي كان حكام الجزائر يرسلونها باستمرار إلى السلطان العثماني المتعلقة بتطورات المعارك وسيرها، هي أن العلاقات بين البلدين كانت تتميز بالترابط والتعاون، لاسيما في العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر، والتي كانت فيه الأطماع الأوربية الاستعمارية وتحركاتها في تزايد، وتفند في نفس الوقت الادعاءات المغرضة لأعداء الجزائر الذين يزعمون أن الجزائر مستقلة عن الدولة العثمانية، ولا شك أن غرضهم هو عزلها عن كيان الأمة الإسلامية والانفراد بها، وما لم تتمكن

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

الدول الأوروبية من تحقيقه في تلك الفترة، ستحققه لاحقا عن طريق إثارة فكرة القومية التي بواسطتها توصلت إلى تفكيك الخلافة الإسلامية التي كانت تنزعها الدولة العثمانية.

5. موقف الدولة العثمانية من التحالف الأوروبي ضد الجزائر:

كانت الدول الأوروبية تنظر إلى البحارة الجزائريين على أنهم مجموعة من قطاع الطرق ولصوص، عكس القراصنة الأوروبيين الذين كانوا يعتبرون جنود الله والمسيح الذين وجب عليهم محاربة القراصنة الجزائريين (Ficher, 1991:416)، ولكن قوة وبسالة المحاربين الجزائريين حالت دون ذلك، مما دفع بالدول الأوروبية إلى شن حملات عسكرية متتالية من أجل القضاء على الجزائر التي تعتبر وكر هؤلاء البحارة في نظر الأوروبيين، إلا أن كلها باءت بالفشل بسبب قوة الإيالة الجزائرية ومناعتها، وحصانيتها، فدفعت فشل الدول الأوروبية في القضاء على القرصنة المغاربية عامة والجزائر خاصة إلى توحيد جهودها على شكل أحلاف ضد الجزائر، وقد طرحت مسألة القرصنة الجزائرية في المؤتمرات الأوروبية (1815م - 1818م) (حماش، 1988: 212)، وولدت هذه الفكرة لأول مرة في مؤتمر فيينا 1815م من خلال تكوين قوة بحرية مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغاربية، ومنع سفن القراصنة من الخروج من موانئها، كما قام سفراء هذه الدول في اسطنبول بتحميل الباب العالي مسؤولية أعمال الإيالات المغاربية في حالة السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية (ANA, 24/17822).

وبمجرد سماع الدولة العثمانية نية الدول الأوروبية من طرف جواسيسها ومصادرها الخاصة، بدأت تتحرى حول صحة تلك الأخبار ويظهر ذلك من خلال محاولة الدولة العلية الاستفسار عن ذلك من سفير السويد لكنه لم يجب على ذلك، مما أحال هذا الموضوع إلى المجلس الشوري للتداول والمذاكرة، وقد توصل المجلس إلى توجيه سؤال إلى سفراء الدول والكتابة إلى القائمين بالأعمال حول الموضوع المطروح، كما قرروا انتظار جواب السفير السويدي حتى يتم العمل بمقتضاه، وإلى ذلك الحين استمرت التحقيقات الخفية الجارية حول الأحداث المذكورة للوصول إلى الحقيقة المطلوبة (حماش، 1988 : 214).

وبعد تبليغ الدول الأوروبية للباب العالي قرارات مؤتمر فيينا حول الإيالات المغاربية اعتبر ذلك أنه تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، ورأى أن أي قرار بشأن تلك الإيالات يعد من صلاحياته وحده (ANA, 24/19090)، وتخوف السلطان محمود الثاني من تعرض الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا

للإيالات الثلاث، فأمر بضرورة إرسال مبعوث عثماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس لتحذيرهم من الأخطار المحدقة بهم نتيجة المؤامرات التي لجأت إليها الدول النصرانية للانتقام منهم وخاصة الجزائر، ولما علم الجزائريون بالخطط الأوروبي، وأدركوا مدى حاجتهم إلى مساعدة الدولة العثمانية رحبوا بالمبعوث العثماني، وأظهروا الطاعة لأوامر الباب العالي، كما لبوا طلبه بإطلاق سراح خمسين أسير يوناني (حماش، 1988 : 214).

ولم يتوقف الباب العالي على تنبيه الايالات المغاربية وخاصة الجزائر، فأرسل مرة أخرى ينصح ولائها باليقظة والاستعداد لمواجهة أي هجوم قد تقوم به إحدى الدول الأوروبية، وهذا ما حدث فعلا سنة 1816م عندما تلقت الجزائر ضربة عنيفة، وانتهزها أمام الأسطول الانجليزي الهولندي، لكن الجزائر لم توقف نشاطها البحري سوى ثلاثة أشهر، مما دفع بالدول الأوروبية إلى إرسال شكايي إلى الباب العالي، فأعلن رئيس الكتاب أن السلطان العثماني لن يتخذ أي إجراء يضر بالنظام المتبع عند الدول المغاربية، وأن سبب ذلك ليس الدين الإسلامي فقط، وإنما أيضا النظام السياسي الذي أقيمت عليه الدولة العثمانية، أما بخصوص إجبار الايالات المغاربية على التخلي عن القرصنة، فإن السلطان لا يستطيع القيام به لأنه يتطلب تكاليف مالية، وفي شهر ديسمبر أمر هذا الأخير بتحضير معدات عسكرية متمثلة في ثلاث سفن حربية محملة بالعتاد الحربي وإرسالها إلى الجزائر من أجل إعادة بناء قوتها العسكرية (حماش، 1988 : 218-219).

وبعد فشل الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا في تحقيق مساعيها في تحطيم النيابة الجزائرية، ووضع حد لقرصنتها، طرحت مسألة الجزائر والدول المغاربية بصفة عامة في جدول أعمال مؤتمر إيكس لاشبيل سنة 1818م وتم الاتفاق على تبليغ الدولة العثمانية بقرارات المؤتمر (حماش، 1988 : 220-221)، إلا أن الدول الأوروبية اختلفت في طريقة تقديم القرارات، وفي الأخير أعطيت حرية كل دولة في ذلك، وبعد سماع الباب العالي لهذه القرارات (بوعزيز، 1999 : 358)، رد على ذلك من خلال رئيس الكتاب: "بأن الدولة العثمانية لا يمكن أن تلتزم بنتائج مؤتمر لم تدع إليه، ولم تمثل فيه" (م و ج، مج 3190/م1، و126)، واعتبر التحالف الأوروبي ضد الإيالات المغاربية عدواناً مباشراً على الدولة العثمانية، وتدخل في شؤونها الداخلية مما يتنافى مع قواعد العلاقات الدولية خصوصاً أن فرنسا وبريطانيا وبروسيا كان لها معاهدات مع الجزائر تضمن لها سلامة ملاحتها في البحر المتوسط. أما روسيا والنمسا، فإن معاهدتها مع الباب العالي هي التي كانت تضمن لهما ذلك، وكان السلطان ملتزماً بتعويضها عن كل الخسائر التي قد تلحقهما بسبب تعرض الايالات المغاربية لسفنها التجارية، وعلى إثر ذلك قرر الباب العالي إرسال الدعم إلى الإيالة حيث وجه إلى دار الترسانة بتحضير العتاد الحربي، من خلال إصدار محمود الثاني فرمان إلى حسين باشا في 08-16 ديسمبر 1819م القاضي بإرسال معدات عسكرية إلى

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

الجزائر(حماش، 1988 : 221)، وإلى حكام الأقاليم في الأناضول بالسماح لوكلاء الجزائر بتنظيم عمليات التجنيد، وفي أوائل نوفمبر أبحرت سفينة دانماركية من إسطنبول نحو الجزائر تحمل أجهزة عسكرية مختلفة خاصة ببناء السفن وتجهيزها، كما أرسل الباب العالي سفينة حربية ذات 22 مدفعاً وعلى متنها عدد من الجنود كهدية للجزائر(م و ج: مج 3190 / م1، و126)، ونفس الشيء عندما تعرضت الجزائر إلى الهجوم من قبل الأسطول الإنجليزي بقيادة الأميرال نيل سنة 1824م فقامت الدولة العثمانية بإرسال جنود متطوعين بعد انتهاء الحرب(م و ج: مج 3190 / م1، و137)، وعندما طلبت الجزائر مواد بناء من أجل بناء دار للصناعة الحربية وإرسال مهندس لإدارتها استجابت لذلك(م و ج: مج 3190 / م1، و138)، وعين الباب العالي محمود أفندي المختص في الصناعة الحربية لإرساله إلى الجزائر (م و ج: مج 3190 / م1، و143)، كما أصدر الباب العالي أوامر إلى تونس وطرابلس الغرب بعدم استقبالهم للجنود الفارين من الجزائر (م و ج: مج 3190 / م1، و146).

ومن خلال التقارير والمراسلات سابقة الذكر حول موقف الدولة العثمانية يتضح لنا أنه كان لهذه الأخيرة موقف مدافع على إيالة الجزائر، والرافض لما كانت تحيكة الدولة الغربية ضدها عكس ما توصلت إليه بعض الدراسات الحديثة حول الحملة البريطانية الهولندية على الجزائر 1816م من أن الدولة العثمانية لم تدافع عن إيالة الجزائر، وأنها تركتها وحيدة لتلاقي مصيرها وذلك بسبب استقلالها شبه التام عن السلطان العثماني، وعدم احترامها للقرارات التي كانت تصدر وتلزم الايالات العثمانية بالعمل فيها، بل على العكس تماماً دافعت الدولة العثمانية على الإيالات المغاربية عامة والجزائر خاصة بكل قوتها رغم ضعفها وعجزها عن رد الاعتداءات المتواصلة على الجزائر، وذلك من خلال مراسلات مع الدول الأوروبية والاستخبار عن تحرك أساطيلها، وتحذير الجزائر والايالات الأخرى، كما عملت على تقديم الدعم المادي ومعارضة كل قرارات الدول الأوروبية بشأن تخلي الدول المغاربية على القرصنة وإيقاف عملية الاسترقاق لأنه نظام قامت عليه دول شمال إفريقيا وبما فيها الجزائر.

6. انعكاسات الحملة على إيالة الجزائر:

تعتبر المؤتمرات والتجمعات والتحالفات وما نتج عنها من قرارات مثل مؤتمر فيينا وإكس لا شبيل من العوامل المساهمة في تخطيط الاقتصاد الجزائري، كما تسببت الحملات البريطانية في إلحاق أضرار بالأسطول الجزائري وإحداث خسائر بشرية وعمرانية وبالأخص المهجوم العنيف الذي قام به اللورد إيكسموث في صيف عام 1816 على مدينة الجزائر(سعيدوني، 1985 : 63-64)، واعتبرت هذه الحملة الضربة القاضية لنشاط البحرية الجزائرية،

لأنها حدثت من قُدرات البلاد الدفاعية حيث احترقت أغلب السفن، وُدمر جزء هام من ميناء الجزائر، كما حدثت من قُدراتها الاقتصادية حيث تسببت في خسائر مالية باهظة ألحقت بخزينة البلاد من خلال حرمانها من أموال غنائم العمليات الحربية كفداء الأسرى والإتاوات (ANA, 24/22486)، من خلال إطلاق سراح حوالي 1500 أسير (بوحوش 1997 : 80)، والذي كان من المفروض أن تأخذ الجزائر مقابل ذلك مبلغا ضخما، وهذه الموارد " الرسوم الجمركية على الواردات، الغنائم التي كان يحصل عليها الرياس من الغزو، والفدية التي كانت تدفع لتحرير الأسرى والعبيد، والهدايا التي كانت تقدم للداي عند تعيين قناصل جدد في الجزائر، والضرائب المفروضة على الدول الأوروبية مقابل عدم التعرض لسفنها (سعيدوني، 1985 : 65) هي التي اعتمد عليها النظام التركي في الجزائر لتمويل الخزينة وضمان استمراره، وقد بلغ مقدار خسائر الجزائريين البشرية والمادية من جراء قنبلة مدينة الجزائر حوالي 1015625 جنيه استرليني حسب بعض المصادر، فكان من الطبيعي أن تتأثر الأوضاع الداخلية إلى حد كبير بالسياسة الأوروبية المعادية للنشاط البحري للإيالة الجزائرية (بوحوش 1997 : 80) ، ولتعويض هذه الموارد الخارجية فرض الأتراك ضرائب ثقيلة على الأهالي أكثر مما كانوا يدفعونه من قبل دون النظر إلى إمكانياتهم وأحوالهم الاجتماعية، وكانت النتيجة الحتمية لزيادة الضرائب هي تزايد السخط الشعبي على الحكومة، وتهرب الأهالي من دفع الضرائب دفعة واحدة وقيام ثورات في عدة نواح من البلاد (عمورة، د.ت : 244)، كثورة الشريف بن الأحرش بالشمال القسنطيني وثورة محمد الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري 1805م-1817م (ANA, 24/22556/6)

إذا كانت الجزائر ضحية الصراع الذي اشتد بين الدول الأوروبية الاستعمارية، فإن ذلك جعلها تسخر إمكانيات مادية وبشرية معتبرة لصعد الهجمات الأوروبية، وكان ذلك على حساب التنمية الداخلية، كما أن الأوضاع الخارجية قد أثرت بشكل مباشر في الاستقرار السياسي في الجزائر، فكان اغتيال الداوي عمر نتيجة الهزيمة التي مني بها الجزائريون في حربهم ضد التحالف الإنجليزي الهولندي (شوتيام، 2011 : 142).

وتعتبر هزيمة عام 1816 م بداية حقيقية لنهاية الحكم العثماني في الجزائر، كما أن الحصار الذي فرضه الإنجليز على السواحل الجزائرية في عام 1824م، والذي دام 6 أشهر كان له تأثير سلبي على التجارة الجزائرية والأجنبية، إذ أضحي من الصعب على السفن الجزائرية والأجنبية الدخول والخروج من ميناء الجزائر، وكان الجزء القليل من المبادلات التجارية يتم عن طريق البر بين الأقطار المجاورة مثل تونس والمغرب الأقصى (عمورة، د.ت : 244).

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

وبهذه الهزائم المتتالية التي تعرضت لها الجزائر فقدت مفاتيح البحار وسيطرتها علي التجارة الدولية والبحر الأبيض المتوسط بعدما كانت الرائدة في ذلك⁷⁰، وقد أدى هذا الضعف إلى إعلان فرنسا الحرب على الجزائر واحتلالها سنة 1830م. وفي الأخير نرى أن مكانة الجزائر قد اختفت في لمح البصر من منطقة البحر الأبيض المتوسط كما ظهرت من قبل، وفي ذلك يقول سبنسر: "فقد ولدت في عصر عنيف وماتت في آخر" (سبنسر، 2006 : 185) والسؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح في هذا المقام، هو ما هي الأسباب التي كانت وراء زوال الجزائر في وقت قصير جدا بعدما كانت تهيمن على البحر المتوسط لفترة طويلة، وترغم الدول العظمى على دفع الإتاوات لضمان ملاحاة أساطيلها في البحر الأبيض المتوسط؟ إن الإجابة على هذا السؤال يحتاج إلى دراسة طويلة ومعقدة، إلا أننا نكتفي بذكر عاملين في غاية الأهمية في نظرنا هما:

العامل الأول: يجب أن نعترف أن الجزائر كانت في مرحلة ضعف متقدمة، وهذا ما لم يدركه الحكام، وما يقال عن الجزائر ينطبق أيضا على كل الأقطار العربية والإسلامية، التي احتفظت بأنظمتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية التقليدية، ولم تحاول أن تسير الركب الحضاري الذي يعود انطلاقه إلى أواخر القرن الخامس عشر، فقد قامت بعض البلدان مثل الدولة العثمانية ومصر ببعض الإصلاحات، إلا أنها جاءت متأخرة، ولم تكن نابع من الداخل، بل كانت عبارة عن استنساخ للاصطلاحات الغربية، معظمها لا تلائم المجتمعات العربية والإسلامية، وهذا ما أدى في النهاية إلى فشلها.

العامل الثاني: إن الدول الأوروبية في تعاملها مع الأقطار المغاربية لم تكن متحدة، فكل دولة كانت تتحرك بمفردها لمواجهة خلافاتها مع الأقطار المغاربية، وهذا ما يفسر سبب فشلها وعدم تحقيق أهدافها، كما أن ذلك قد سهل مهمة البلدان المغاربية في مواجهة حملات الدول الأوروبية؛ إلا أن الأمر قد تغير في مطلع القرن التاسع عشر، إذ أدركت الدول الأوروبية بعد حل خلافاتها، أن العمل الجماعي هو الحل الأمثل لتحقيق مراميها في الأقطار المغاربية وإرغامها على الخضوع، وما يؤكد هذه الحقيقة الحملة العسكرية التي نفذتها الجيوش الفرنسية على الجزائر في عام 1830م، وهنا أيضا نجد تفسيراً لأسباب عدم قدرة الجزائر على التصدي للحملات الخارجية بدءاً بحملة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1815م، ثم حملة إيكسموث عام 1816م، وما يلاحظ أن هذه الهبة التضامنية التي عرفتها الدول الأوروبية لم تحدث مع الأسف في الأقطار المغاربية والإسلامية عامة، بل اشتدت بين حكاهم الصراعات والخلافات، فهناك من استعان بقوة خارجية أوروبية في حربه ضد أخيه، واحتفظ لنا التاريخ بأمثلة كثيرة حول هذا الموضوع.

الخاتمة:

ما يمكن استخلاصه من خلال دراستنا هذه أنه كانت للجزائر هبة عالمية خاصة في منطقة الحوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك بفعل الجهاد البحري الذي كان تمارسه، فكان هو السبب الرئيسي الذي دفع بالدول الأوروبية إلى التسابق من أجل إقامة علاقة سلمية معها مثلما فعلت إنجلترا آنذاك من خلال إبرام اتفاقيات ومعاهدات سلم، ولما فشلت المساعي الإنجليزية في تحقيق مصالحها بسبب حدة ذكاء الحكام الجزائريين، غير أن هذه الأخيرة غيرت في نمط علاقتها مع الجزائر من علاقة سلم ومودة إلى علاقة حرب وصراع خاصة بعد انعقاد مؤتمر فيينا 1815م من خلال تحضير حملات عسكرية بدافع أنها مسؤولة عن تطبيق قرارات المؤتمر المتعلقة بمحاربة القرصنة وتحرير الأسرى المسيحيين، فجاءت الحملة الإنجليزية بقيادة اللورد إيكسموث سنة 1816م؛ إلا أن هذه الحملة لم تحقق النتائج التي كان يتوقعها المجتمع الأوروبي حيث بدأ التحدي الجزائري واضحاً من خلال استمرار النشاط البحري سنة 1817م رغم الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن الحملة، وذلك من خلال إعادة تجديد الأسطول الحربي واستمرار النشاط البحري، غير أن الحملة الإنجليزية الهولندية قد ألحقت بالجزائر وأسطولها أضراراً بالغة، واعتبر المؤرخون تلك الهزيمة القاسية، بمثابة نهاية الحكم العثماني في الجزائر، وتراجع نشاط أسطولها في البحر المتوسط، وضعف قدرات الجزائر الدفاعية.

لكن إنجلترا لم تتوقف عن محاولاتها فقامت بشن حملة أخرى سنة 1824م بعد انعقاد مؤتمر إكس لا شيبيل عام 1818م، حيث كبدت الأسطول الجزائري خسائر ضخمة، والملاحظ أن هذه الحملات الإنجليزية وحتى الأوروبية الأخرى أنهكت الأسطول البحري الجزائري وسقوطه، فاغتنمت فرنسا الفرصة وسارعت إلى احتلال الجزائر متخذة حادثة المروحة كذريعة سنة 1830م، وهكذا انتهى عهد إيالة الجزائر.

أما عن موقف الدولة العثمانية من تلك الحملة، فقد رأينا أنه كان إيجابياً في مجمله، فضعف الدولة الداخلي وانشغالها بالحروب على الجبهات الخارجية، قد غلب على تدخلها في مسألة الجزائر في إطار النشاط الدبلوماسي، وتجلي ذلك في التشاور مع الدول الأوروبية العظمى وتبادل الرسائل، إلا أنها قدمت بعض المساعدات المادية للجزائر.

الحملة الانجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري
ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية

الأرشيف

1. " تقرير هام عن اجتماع الدول الغربية من أجل إنهاء قضية أوجاقات الشمال الإفريقي"، ع 24، رقم الوثيقة 1231/22537A، خط همايون
2. - " أخبار تؤكد عزم الدول على مهاجمة الجزائر - الجزائر مستعدة لأمر-الفلمنك يحاصرونها"، ع 24، رقم 19090/1231، خط همايون
3. " تقرير نمساوي هام جدا عن سبب تحركات الانكليز ضد الجزائر"، ع 24، رقم الوثيقة 1231 / 22556E، خط همايون
4. " تعدي الجزائريين على أساطيل الغرب-حوادث صيد المرجان بعنابة - تأهب أسطول الغرب لمهاجمة الجزائر"، ع 24، رقم 1231/22556. خط همايون
5. " تقرير هام من أغا التشريفات الجزائر عن كيفية مقابلة عمر باشا للقبطان الانكليزي اللورد إيكسموث"، ع 24، رقم 1231 / 48979B. خط همايون
6. " تقرير مفصل عن الهجوم الانكليزي تحت قيادة اللورد إيكسموث والصلح إجباري"، ع 24، رقم 1231 / 22486I، خط همايون
7. " تقرير عمر باشا عن الهجوم الانكليزي مقدم إلى القبطان باشا"، ع 24، رقم 1231 / 22486، خط همايون
8. " تقرير عن خسائر الانكليز والفلمينك أمام الجزائر كأنه انتصار للجزائر"، ع 24، رقم 1231 / 22486، خط همايون
9. " تقرير آخر مفصل عن الهجوم الانكليز قدمه القبطان سيد علي الجزائري"، ع 24، رقم 1231 / 22486، خط همايون
10. " تقرير القبطان الأمريكي سومر عن تحطيم الجزائر وأسطولها بواسطة الأسطول الانجليزي"، ع 24، رقم 1231 / 22486G، خط همايون
11. - " قبطان أمريكي يحكي مأساة الجزائر"، ع 24، رقم 1231 / 22556D، خط همايون، خط همايون
12. " استفسار تركيا لسفير السويد عن استعداد الدول الأوروبية لمحاربة الجزائر"، ع 24، رقم 1231 / 17822، خط همايون.
13. " الاعلام بمقتل علي خوجة بعد مقتل عمر باشا وولاية حسين باشا بالإجماع، والشهادة له بإرسال هدية"، ع 24، رقم 1231 / 22556/6، خط همايون.
14. " اجتماع بلندن للمذاكرة حول قضايا تناولها الجزائريون مع أميرال الانكليزي وقائد الفرنسي"، ع 24، رقم: 41196/1235، خط همايون
15. " ملخص لرسالتى الداى حسين إلى السلطان العثماني محمود الثاني حول الحرب الانجليزية الجزائرية عام 1824م"، ع 24، رقم 1242 / 22550، خط همايون.
16. -مج 3190، الملف الأول، الوثيقة 32، 126، 137، 138، 139، 143، 146

المصادر (كتب ومقالات).

1. سبنسر، و. (2006). الجزائر في عهد رياس البحر، تر: (عبد القادر زبادية)، الجزائر، دار القصبة.
2. شالر، و. (1982). مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تر: (اسماعيل العربي)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

المراجع (كتب ومقالات)

1. الزيري م.ع. (د. ت). التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر، ش. و. ن. ت.
2. العربي إ. (1982). قصف الأسطول البريطاني للجزائر وأثره في الأدب الإنجليزي، مجلة الثقافة، العدد 69، الجزائر.
3. العقاد ص. (1993). المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.
4. الملي م. (1964). تاريخ الجزائر في القدم والحديث، ج3، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية.
5. بوحوش ع. (1997). التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1960م، ط1، دار الغرب الإسلامي.
6. بوعزيز ي. (د. ت). علاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830، ين عكنون - الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
7. حماش خ. ا. (1988). العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، مذكرة ماجستير، جامعة الاسكندرية، قسم التاريخ والآثار،
8. -شويتام أ. (2010). دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكرية والسياسية الفترة العثمانية 1519-1830، ط1، الجزائر، دار الكتاب العربي.
9. -شويتام أ. (2011). نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، ط1، الجزائر، دار الكتاب العربي.
10. -عمورة ع. (د. ت). الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، الجزائر، دار المعرفة.

المراجع باللغة الفرنسية

Les études (Livres et articles)

1. -FICHER, S. G. (1991). *Légende Barbaresque, Guerre, Commerce Et Piraterie En Afrique Du Nord, De 1415 A 1830*, Trad. : Farida Hellal, Alger, O. P. U.
2. -FILLIAS, A. (1860). *De la Conquête Et De La Colonisation De L'Algérie (1830 – 1860)*, Paris, Arnauld De Vresse, Libraire – Editeur.
3. -MERCIER, E. (1888). *Histoire De l'Afrique Septentrionale (Berbère)*, 3t, Paris, Ernest Leroux Editeur.